

حضر من «الاختلالات الهيكيلية الخطيرة وغياب المعالجات العميقة»

البدالي: حركة التنمية الاقتصادية مرتبطة بالتسهيلات الحكومية



بدر البالى

**السدة
المستندية عائق
كبير أمام الانجاز
والخلاص منها
بانشاء هيئة مسؤولة
عن المشروعات**

إلى تفهم كبير من الحكومة
وتعاون أكبر بين جيئتها المتعددة
لبيان أن المرحلة المقبلة تتطلب
تحركاً حكومياً سريعاً وجاداً
للنهوض بالمشاريع الكبرى
ومعاودة طرح وتنبيه الأفارز
الجديدة لتنفيذ مشاريع التنمية
التي توقفت منذ سنوات، مضيقاً
أن رحلة المهمة تحتاج لتعاون
وتفاهم الجميع حكومة ونواب
من أجل حلحلة الكويت فقط.

وأضاف البدالي أن شارعه
السيسى أو «تي» تغير فرصة
الحكومة لتنسيق مشاريع التنمية
الحاجة، وصولاً إلى التنمية
الحيثية في البلاد كجزء
تتحقق العدید من مشاريع التنمية
الحضرية في المرحلة.
وشدد البدالي على أن الكويت
تحتاج إلى جهة مشححة لتولي
مسؤولية هذه المشاريع بخلاف
تولد أصلاً إلا لاعمالاً مؤكداً على
أهمية إعادة النظر في الشروط
الموجبة للعطاءات التي تتعامل
معها الشركات المطورة، بينما
أولاً ومن ثم حلها قبل انتقال
إلى مشروعاته الجديدة في الكويت.
ويؤكد البدالي أن استمرار الجمود
في تنفيذ العدید من مشاريع
الشركات في السابق، كان يعكس على
الجهات المطالبة أن تأخذ
بعض المسؤولية بما ينبع
من انتهاكها لحقوق المقاولين
وغيرهم في تنفيذ مشاريعها
وأجراءات التقييم وتقوير
العقود وتسليم الموقوف وأخيراً
من الاستنارة بهذه المشاريع
مشيراً إلى أن التغيرة العامة
لتلك المشاريع يجب أن تبعى من
الاهتمام بالجانب الاقتصادي لكل
من أي اعتبار آخر.

تي، وهو الأمر الذي سوّر عليها
مخالع مملأة، كما أنه يفتح المجال
 أمام الشركات الكويتية للاستثمار
 في الكويت، بدلاً من الهروب إلى
 مسؤولية هذه المشاريع بخلاف
 أن ضافت عليهم إدارة المشاريع
 تحفظها لمشاكل القطاع الخاص
 أو لا، ومن ثم حلها قبل انتقال
 إلى مشروعاته الجديدة في الكويت.
ويؤكد البدالي أن تعديل قانون
 «بي أو تي» يأتي ضمن هدفه
 الرئيسية باعتماده ظلماً متزناً
 للقطاع الخاص، كاحذر أبرز وجه
 المسؤولية الاقتصادية التي يمكن
 أن تدفّق قطر التنمية المحلية
 مما ينبع، وبما ينبع
 المسئلية في بلدطاها كان ينبع
 مسؤولية وضع جهة التنفيذ
 المرة، منها إلى أن الحكومة
 قارئة على إحداث تغيير كبير في
 الكويت من خلال تعديل بعض
 مواد القانون لمشاريع «بي أو تي»، وهي
 مشاريع الكويت التي يمكن

تنفيذ العدید من مشاريع التنمية

الحضرية في المرحلة.

ويؤكد البدالي على أن يجري

تحقيقها بما ينبع

من انتهاكها لحقوق المقاولين

وغيرهم في تنفيذ مشاريعها

وأوضح البدالي أن تجربة

الدولية في التعامل وعدم المقارنة

بين الشركات التي تأخذ

بعض المسؤولية

وغيرها التي تأخذ

بعض المسؤولية

وهي التي تأخذ

بعض المسؤولية